سياسة الرئيس ليندون جونسون تجاه الزنوج وقانون الحقوق المدنية ١٩٦٣- ١٩٦٨ "دراسة تأريخية"

م.د. ريزان جلال احمد

الكلية التربوية المفتوحة – وزارة التربية

Gmail : jalalrezan1@gmail.com

الملخص:-

أسهم الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السادس والثلاثون، بدور كبير في اصدار قوانين الحقوق المدنية للزنوج الأمريكيين رغم معارضة الجنوب الأمريكي، وأدت حركة الاحتجاجات واعتصامات الزنوج دوراً كبيراً من شد أزر الرئيس الأمريكي وتأييد قراراته في مجلس النواب و الشيوخ ، لاسيما قوانين ١٩٦٤ و ١٩٦٥، و ١٩٦٨اثناء مدة رئاسته (١٩٦٣– ١٩٦٨).

الكلمات المفتاحية: (الحقوق المدنية – الرئيس جونسون– الزنوج)

Abstract :

President Johnson contributed the thirty-sixth president of the United States of American, play a major role in issuing civil rights laws for American negroes, Despite the opposition of the American South, the protestation movement and Negro sit-ins played a big role from President Johnsons support and support from his decisions in the House and Senate, especially the laws of 1964 , 1965 , and 1968 during his presidency (1963-1968).
Key words:(Civil rights –President Johnson – Negroes)

المقدمة

تعد المدة الزمنية (١٩٦٣– ١٩٦٨) مدة حكم الرئيس ليندون بينز جونسون ، مدة مهمة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من احداث مؤثرة على الساحة السياسية الداخلية والخارجية، والذي يهمنا في موضوع دراستنا، الاحداث الداخلية، وفيما يتعلق بموقف الرئيس جونسون من الحقوق المدنية للزنوج.

سلطت الدراسة الضوء على المراحل التاريخية التي مر بها الزنوج من عبيد ثم احرار، ثم المطالبة بإلغاء التمييز العنصري، وحقهم بالتصويت في الانتخابات والحركات الاجتماعية للمطالبة بالحقوق المدنية، وتناولت موقف الرئيس جونسون من حركة الحقوق المدنية، ودوره في اصدار قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٤، وقانون حق التصويت عام ١٩٦٥، وقانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٨، مستنداً على حنكته السياسية وكفاءتهُ الإدارية، رغم معارضة حكام الولايات الجنوبية، وموقفهم المتشدد من الحقوق المدنية للزنوج.

اعتمدت الدراسة عام ١٩٦٣م بداية لها ، وهو تاريخ تولى الرئيس جونسون حكم الولايات المتحدة الأمريكية، وعام ١٩٦٨ اخر قانون صدر للحقوق المدنية في عهد الرئيس جونسون .

المبحـث الاول:

الجذور التاريخية للزنوج واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية

ازدهرت تجارة الرقيق في امريكا الشمالية بعد اختراع الة حلج القطن عام ١٧٩٣م، إذ كان رطل القطن يحتاج قبل اختراع الالة الى ساعات لكي يُنقى من البذور واما بعد اختراع الالة أصبح لا يحتاج سوى دقائق، مما أدى ذلك للتوسع بزراعة القطن في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح القطن أهم سلعة يصدرها الجنوب الأمريكي، مما تطلب ذلك المزيد من اليد العاملة في تلك المزارع، ولتحقيق اكبر قدر من الربح، كان ذلك يتطلب أيدي عاملة رخيصة، تمثلت بالعبيد الزنوج (Kifer, 2007, p.37).

لذلك ازداد الطلب على الزنوج، حتى اصبحوا في العام١٨٥٠ م، عماد الاقتصاد في الولايات الجنوبية الأمريكية، وذلك لعملهم في مزارع القطن الذي مثل نصف قيمة صادرات الولايات الجنوبية الأمريكية، والتي بلغت (٢٧٠) مليون دولار عام ١٨٥٠م (طاهر، ١٩٥٨، ص١٧). ومما زاد

أهمية الزنوج في الاقتصاد الامريكي ، ارتفاع أثمانهم في تجارة العبيد المحلية، إذ كان يشترى بـ (٩٠) دولاراً على الساحل الأفريقي ويباع بـ (٢٨٠) في الولايات الأمريكية، في حين بلغ ثمن الفتاة الزنجية المولودة في الولايات المتحدة الأمريكية في المزادات التي كانت تعقد في مدينة تشارلستون (charleston) بولاية كارولينا الجنوبية south Carolina)) بـ (١٠٠٠) دولار، اما ثمن العبد فقد كان يقدر حسب مهارته وذكائه، وقوته فكان ثمن الزنجي المولود في امريكا الذي يعمل كحرفي الحدادة او المحاجر يصل الى(٣٥٠٠) دولار (طاهر، ١٩٥٨، ص١٨).

ذلك ما كان عليه وضع الزنوج في الولايات الجنوبية الأمريكية، اما الولايات الشمالية، فقد قاد مثقفوا البرجوازية الصناعية، حركة مناهضة لتجارة العبيد في الوقت الذي كانت فيه الولايات الجنوبية الأمريكية ترفض أي دعوة إلى تحرير العبيد ، وذلك لاستغلالهم في استثمار موارد الطبيعة، والعمل في المزارع بما يحقق لهم اكبر قدر ممكن من الربح، ففي عام ١٨٤٥م، احتدم النزاع بين الشماليين والجنوبيين حول قضية الرقيق في الأقاليم الجديدة بشكل عنيف، عندما حاول الجنوبيون التوسع في اقليم نبراسكا (Nebraska) الشاسع، وتحويله إلى ولاية تسمح بنظام الرق، في الوقت الذي كان الشماليون يرغبون بالاستيطان في تلك المناطق وتحويلها إلى ولايات حرة، إلا أن الجنوبيون تمكنوا من جعل الكونغرس الأمريكي يقر قانون عام ١٨٤٧م، يسمح للمهاجرين إلى تلك الأراضي بنقل عبيدهم معهم على أن يتولى السكان فيما بعد تقرير ما إذا كانوا يريدون الانضمام للاتحاد كولاية حرة او كولاية تمارس الرقيق، لقي ذلك القانون معارضة شديدة للغاية من قبل الولايات الشمالية ومن الصحافة ورجال الدين ورجال الاعمال، وعقب اقرار القرار ظهر حزب جديد عام ١٨٥٤م، تحت اسم (الحزب الجمهوري)* الذي جعل مطلبه الرئيسي تحرير العبيد في جميع انحاء الولايات الأمريكية (نعنعي، ١٩٨٣، ص١٢٩).

قاد مثقفو البرجوازية الصناعية في الشمال حركة مناهضة لتجارة العبيد، بل ضد حيازتهم، في حين كانت الولايات الجنوبية تعمل وبكل طاقتها لاستغلالهم في استثمار الموارد الطبيعية، والعمل بالمزارع لتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح (شكر، ٢٠٠٧، ص٩٦). تُعد مشكلة الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية مشكلة قديمة، بلغت ذروتها عند اندلاع الحرب الاهلية عام ١٨٦١م**، بين الولايات الامريكية الشمالية والولايات الامريكية الجنوبية، بسبب العبودية والتمييز

العرقي، إذ كان العبيد الزنوج يعاملون بقسوة كبيرة، وكانوا مرهقين من وطأة العمل، ناهيك عن الضرب، والاهانات والمعاملة السيئة، كما أُسر العبيد تشتت في المزادات العلنية (شكر،٢٠٠٧، ص٩٦)؛ (جوليان،١٩٨٩، ص٢٤٢)، مما دفع ذلك للمطالبة بتحريرهم، لاسيما ان تحرير العبيد جاء على مراحل، ولم تأتي دفعة واحدة، فيُعد الرئيس ابراهام لنكولن* (Abraham Lincoln) اول من اتخذ الخطوة الأولى في ٢٢ ايلول عام ١٨٦٢م، عندما أعلن بأن جميع الأرقاء في الولايات المتحدة الأمريكية او الأراضي الخاضعة لها سيكونون احرار ابتداءً من كانون الثاني عام ١٨٦٣م، وبعد ذلك التاريخ أقرت بعض القوانين بواسطة مجالسها التمثيلية، ففي ١٨ كانون الاول عام ١٨٦٥م، وافق الكونغرس الأمريكي على التعديل الثالث عشر للدستور، والذي قضى بتحريم الرقيق في جميع الأراضي التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (نعنعي،١٩٨٣، ص١٣٧).

ان عملية تحرير العبيد لم ترتبط بأية تغيير في عقلية الرجل الأبيض، بل فرض هذا القرار على الجنوب أثر هزيمتهم في الحرب الاهلية، لذلك ظل الجنوب محارباً للقرار، فكرياً وتنظيمياً وقانونياً، بل ان اهل الجنوب ظلوا متمسكين برفضهم قبول المساوات والجلوس وتناول الطعام مع خدمتهم السابقين، وحرموا من الاتصال بالزنوج، بل ان التحريم صبَّ أساساً على العلاقات الشخصية المتبادلة بين الزنوج والبيض (نعنعي، ١٩٨٣، ص١٨٢).

أسهم تزايد خوف الشماليين من كثرة اعداد الرقيق بصورة سريعة في المناطق الجنوبية، والجنوبية الغربية، إذ كان يعني ذلك تفوق الولايات الجنوبية عددياً، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى سيطرتهم على الكونغرس الأمريكي، مما يؤدي وعلى المدى البعيد إلى عرقلة سياسة الولايات الشمالية القائمة على حماية الصناعة وفرض الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة (السبعاوي، ، ص٤٦)، ففي ١٨ كانون الثاني عام ١٨٦٥م، أجيز تعديل قانون رقم (١٣) الذي أشترط تحريم العبودية والخدمة الاجبارية الا كعقوبة على جريمة، وكذلك تعديل قانون رقم (١٤) الذي أُقر في ١٨ تموز عام ١٨٦٨م، والذي عُد اهم التعديلات الستة والعشرين والذي نص على: "ان جميع المولودين او المجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية والخاضعين لأحكامها وقوانينها، يكونون مواطنين للولايات المتحدة والولايات التي يقطنوها، ولا يحق لأي ولاية أن تصدر أي قانون ينقض

هذه الامتيازات المخولة لمواطني الولايات المتحدة، ولا تحرم أي أنسان ضمن سيادتهم الشرعية من الحماية القانونية التي هو اهلاً لها " (شكر، ٢٠٠٧، ص٧٠-٧١)؛ (الساعدي، ٢٠١٥، ص١٢).

اما التعديل (١٥) والذي أجيز في ٣٠ اذار عام ١٨٧٠م ، فقد كان حول التصويت والذي نص على: " ان حقوق المواطنين في الولايات المتحدة الامريكية في التصويت لن يحرموا منها بسبب الجنس، اللون، العبودية " (غريب، ١٩٨٠، ص٩٦)؛ (الشيخلي، ٢٠٠٣، ص٤٨)، ونتيجة لتلك القوانين التي نصت على تحرير العبيد، أستطاع الزنوج في الولايات الجنوبية من تراس المجالس التشريعية، لتفوقهم العددي، وكذلك للحكم العسكري الشمالي للولايات الجنوبية، بعد انتهاء الحرب الاهلية وانتصار الولايات الشمالية (شكر، ٢٠٠٧، ص٩٦).

يمكن القول، أن مرحلة ما بعد الحرب الأهلية عُدت بداية تحرير الزنوج من العبودية، المؤيدة من الشمال الأمريكي والجنوب الرافض، لأسباب اقتصادية وسياسية، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار الشمال الصناعي، الذي لا يحتاج الى أيدي عاملة كالذي يحتاجه الجنوب الزراعي.

تحققت بعض المكاسب للزنوج بموجب التشريعات، مثل قانون الحقوق المدنية الذي أجازه الكونغرس عام ١٨٧٥م، والتعديلات الدستورية ما كانت لتمر مرور الكرام في مجتمع ترسخت فيه جذور الرق والعبودية لأكثر من قرن، إذ أن اهل الجنوب ساءهم إن الزنوج وبحكم القانون والتعديلات الدستورية اصبحوا يعدون بشراً (نتيفرو كوماجر،١٩٩٠، ص٢٧٢)، فعملوا بشتى الوسائل والاساليب على اجهاض تلك المكاسب التي حُققت للزنوج، لاسيما بعد سحب أخر فوج من القوات الفدرالية التي كانت ترابط في الجنوب عام ١٨٧٧م، إذ كانت تلك القوات مسؤولة عن تنفيذ القانون وحماية الزنوج وحفظ النظام، وبعد انسحاب تلك القوات بدأ فصل جديد من مأساة الزنوج، إذ تفننت الولايات الجنوبية في التحايل على القوانين، والعمل على افراغ التعديلات الدستورية من فحواها بأساليب نظامية (فريدمان واخرون، ٢٠٠٨، ص١٦)، فهي لم تمنع الزنوج من حق التصويت بوصفهم سود لأن ذلك مخالفة صريحة لنص الدستور، لكنهم وبأساليب اخرى أبعدوا الزنوج عن صناديق الاقتراع عن طريق شرط حيازة الزنجي على شهادة معرفة القراءة والكتابة، واجتياز اختبار الثقافة العامة والقدرات، ودفع ضريبة الانتخابات التي تراوحت بين دولار واحد الى

ثلاث دولارات، مقابل التسجيل في القوائم الانتخابية التي ظل معمول بها حتى الغتها المحكمة العليا عام ١٩٦٦م (www.ohiohstory central.org) .

في ضوء ذلك، بدأت عودة استبعاد الزنوج عام ١٨٩٠م، فالتعديلات الجديدة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية حرمتهم حق الانتخابات، وطردتهم من الحكومات المحلية ومن الكونغرس، وخلال خمسة عشر عاماً بلغت حوادث قتل الزنوج بدون محاكمات (٢٠٠٠) حادثة (عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص٢٦)، وعن طريق تلك الاعمال الارهابية وتحريض أجهزة الدعاية التي عملت ضد الزنوج، فقد استطاع الجنوبيون وحلفائهم من أن يحطموا حزب الشعب الذي تكون عقب الحرب الأهلية وضم الزنوج والكادحين من البيض(عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص٢٦)،كما اسسوا منظمات عنصرية سرية بروتستانتية من ابرزها منظمة الكافات الثلاثة أو (الكوكس كلان)*، كان من اساليب تلك المنظمة استخدام القوة والعنف، والتصفية الجسدية، والخطف والمطاردة ، وتلقت تلك المنظمات الدعم من اصحاب النفوذ البيض والولايات الجنوبية، اما أهداف تلك المنظمات فكانت الإبقاء على الرق، للعمل في المزارع او خدمة البيوت، ونشر الافكار القائلة بعدم احقية الزنوج بممارسة الحقوق السياسية والمدنية، وعدم المساوات بين البيض والسود في الحقوق السياسية والمدنية، أو الأدلاء بأصواتهم الانتخابية، كي لا تؤثر أصواتهم في السيطرة على المجالس المحلية (شكر،٢٠٠٧،ص٩٦) .

في السياق نفسه فرضت قيود وضوابط قانونية شديدة على الزنوج وحياتهم، منها عدم التوظيف في وظائف عامة، وعدم السماح لهم بشراء الخمور من المحال العامة، وقيدت حركات انتقالهم بين الولايات (عودة،١٩٦٥، ص٩٦) ، وأجبرالزنوج على السكن في مناطق (الغيتو الأسود) وهذا يعني أنهم تكدسوا في مناطق معينة بعيدة عن السكان البيض، كما لم يتم دمج العمال الزنوج في النقابات العمالية في نقابة واحدة لقلة اجور العامل الزنجي، أما الأطفال فمشكلاتهم بدأت مبكراً، عند بحثهم عن مدرسة، فواجهتهم مشكلة التفرقة العنصرية، وعدم الاندماج في المدارس بل تكدسوا في مدارس جميع طلابها زنوج، فضلاً عن سوء مستويات التعليم والنقص في مستلزمات البناء والكتب والادوات (عودة، ١٩٦٥، ص ٨٢-٨٣)

يتبين من ذلك إن التكوين الطبيعي للزنوج جاء بناءً على أفكار عقول البيض، منذ بداية ظهور الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحولت تلك الافكار والاوضاع الى تمييز عنصري سياسي واقتصادي واجتماعي حتى شملت كافة جوانب الحياة .

المبحث الثانـــي

ليندون بينز جونسون و موقفه من الزنوج وقانون الحقوق المدنية

يعد جونسون** الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية(١٩٦٣-١٩٦٩) بدأ ولايته بمأساة كبرى تمثلت بمقتل الرئيس جون كينيدي (John Kennedy) وانتهت وسط مأساة الحرب الأمريكية الفيتنامية (١٩٦٥-١٩٧٣)، (زاوتر،٢٠٠٥،ص٢٥٢) .

أكد الرئيس جونسون في اول خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي، على ضرورة تشريع برنامجين رئيسيين كان الرئيس الراحل جون كينيدي قد سعى لوضعهما، وهما مشروع قانون الحقوق المدنية، ومشروع خاص بتخفيض الضرائب (موجز التاريخ الامريكي، ١٩٧٧، ص١٦٨) .

وبهذا الصدد، فأن مشروع قانون الحقوق المدنية يعود إلى عامي ١٩٥٤-١٩٦٨م، (Mayer,2009,p14)، والذي سعى لإلغاء التمييز العنصري ضد الزنوج، لاسيما الولايات الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك في زمن الرئيس جون كينيدي، ثم برزت اهمية الموضوع لاحقاً في عهد الرئيس جونسون (Kearns,1976, p.56)، الذي اصبحت الحقوق المدنية للزنوج من اولوياته بعد توليه الرئاسة، إذ قال في احدى خطبهِ : " أننا بتوفير الحرية للعبيد أ نما نضمن الحرية للأحرار أنفسهم" (جونسون، د.ت، ص٨٤) .

على اثر ذلك نظمت مسيرات في واشنطن للمطالبة بالوظائف والحرية (kearns,1976,p.56)، كما خاطر ناشطون مناصرون للحقوق المدنية بحياتهم، إذ انهم كانوا يدركون إن القانون الى جانبهم، وإن الذين يهاجمونهم منتهكون للقانون، كما كانت هناك جهود فردية للمطالبة بالحقوق المدنية، فما كان من رفض الناشطة الزنجية والحقوقية روز باركس (Rosa parks) ترك مقعدها في حافلة النقل العام الذي يفضل البيض على الزنوج، في مدينة مونتغمري

(Montgomery) بولاية الآباما الاشد عنصرية الا دليل على حركة فردية للمطالبة بالحقوق المدنية (htt://iipdigital.usembassg.gv.).

بسبب تأييد الرئيس جونسون للعبيد فقد شعبيته في الجنوب، ولم يعد بإمكانه الاعتماد على أصدقائه الجنوبيين في مجلس الشيوخ، بعد أن اخذ جانب دعم مطالبي الحقوق المدنية، بل اصبح بحاجة الى دعم الليبراليين (Stern,1992,p.163)، لذا كانت احدى طرق كسب التأييد الليبرالي، دعوة قادة حركة الحقوق المدنية (Graham,1992,p.71)، وبالفعل قام بذلك ففي ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٣م، شكر الرئيس جونسون الدكتور مارتن لوثركينغ* من المؤتمر المسيحي الجنوبي، على إبداء الاخير ثقتهُ بالرئيس جونسون على التلفاز إذ قال جونسون : " كم أنا ممتن لكم وسأحاول وبكل ما أملك الوقوف الى جانبكم " (Stern,1992,p.38)، ودعى الكثير من الزنوج المعتدلين والمتعلمين ومتوسطي الثقافة الى البيت الابيض، منهم روي ويلكنز(Roy wikins)، وكلارنس ميشيل(Clarence Mitchell)، من الرابطة الوطنية لتقدم الملونين، وويتني يونغ جونيو(.Whitney young Jr) من الرابطة الوطنية، وجيمس فارمر(James Farmer) من مؤتمر المساوات العرقية، و فيليب راندولف(A.philip Randolph) من جماعة الاخوان المسلمين، أكد الرئيس جونسون خلال لقائه بهم التزامه بقانون جديد للحقوق المدنية، وطلب منهم حث أتباعهم عن وقف جميع الاحتجاجات، لأن تلك الاحتجاجات وحسب رأي الرئيس جونسون تؤدي الى رد فعل عنيف من قبل البيض، وذلك بدوره يؤدي الى مكسب لمعارضيه السياسيين الجنوبيين(Harvey,1973,p.164-179).

كما قال في احد خطاباته في جامعة (كيفلاند أهايو)(Kefland ohio) في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٦٣: " إذا أردنا أن نعني باحتياجاتنا لابد من القضاء على التفرقة التي تحرمنا من الاستفادة من مواهب الأمريكيين الشباب غير البيض استفادة كاملة " (جونسون، د.ت، ص١٠٥)، وفي خطاب أخر قال: "أن النجاح يتوقف على القدرة الشخصية وليس على لون البشرة أو على العقيدة الدينية او الاقليم الذي ولد فيه " (جونسون، ١٩٦٦، ص ٣٨) .

شهد عام ١٩٦٤م، توتر في العلاقات العرقية أو كما يسمى بالصيف الساخن، ففي الوقت الذي كان محظوراً على الزنوج ارتياد العديد من الاماكن العامة أو التمتع بالكثير من الخدمات،

شهد ذلك الصيف اعتصامات ومسيرات حاشدة، طالب فيها الزنوج الاندماج مع البيض في فصول الدراسة، والمواصلات، والمطاعم، والعمل وفي الأماكن العامة (دافينز،١٩٩٠،ص٢٦٣)، لذلك كثيراً ما كان الرئيس جونسون يؤكد على ضرورة أشراك الزنوج في الحياة العامة إذ قال: " قد نكون بيضاً او زنوجاً، شماليين او جنوبيين كاثوليك او بروتستانتيين او يهوداً، أن التفرقة ليست في صالح أمريكا.....ولا يمكن لبلادنا أن تواجه ما هو متوقع أو ما يطلب منها ما لم نتغلب على هذه الإجحافات التي تُستثني أياً منا من المشاركة، مشاركة كاملة في الحقوق القومية بسبب العنصرية أو العقيدة، او إقليمية المولد" (جونسون، د.ت، ص٨٤-٨٦).

من خلال هذه النصوص من خطب الرئيس جونسون، يتضح أن الرئيس جونسون حاول أن يجمع بين مهاراته السياسية والإدارية والخطابية، من اجل تطبيق قانون الحقوق المدنية، والذي كان مرفوضاً من قبل جمهور واسع من البيض لاسيما في الولايات الجنوبية الأمريكية.

في ظل تلك الظروف أحتدم الصراع بين المؤيدين والمعارضين للحقوق المدنية والاصلاحات الاجتماعية، فقد عارض الكثير من الشخصيات الامريكية التي ناصرت المجموعات العنصرية تنفيذ الإصلاحات التي تمنح الزنوج بعض الحقوق المدنية، إذ بينما توجه مئات من الشباب والشابات الأمريكيين من السود والبيض الى الجنوب لمساندة الاعضاء الناشطين والمؤيدين للحقوق المدنية للزنوج، تعرض أغلبهم الى التنكيل الجسدي من قبل منظمة (الكوكلاس-كلان) العنصرية المتطرفة، وساندت السلطات الأمريكية الجنوبية المنظمات العنصرية، وإن القانون الأمريكي لم يكن يسمح للسلطات الفدرالية الجنوبية باتخاذ أي اجراءات رسمية ضد تلك المنظمات العنصرية (ليسينفسكي، ١٩٨٣، ص٨٣).

كان اقرار قانون الحقوق المدنية في الكونغرس الأمريكي، يتطلب من الرئيس جونسون كل مهاراته وإمكانياته السياسية، فقد كان مفهوماً أن غالبية الجمهوريين والديمقراطيين الشماليين يدعمون مشروع القانون، الا أن الرئيس جونسون كان عليه ان يحصل على اغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ للوقوف بوجه معرقلي مشروع القانون من قبل الديمقراطيون الجنوبيون (Mann,2007, p.160).

القى الرئيس جونسون خطاباً عن حال الاتحاد الأمريكي، في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٦٤م، حث فيه الكونغرس على جعل الجلسة تعرف بالجلسة التي صنعت للحقوق المدنية، اكثر مما صنعتهُ المئة جلسة الأخيرة مجتمعاً (http://iipdgital.usembassy.gov).

عقد مجلس النواب جلسات نقاش عامة دامت في مجموعها اكثر من سبعون يوماً، قدم خلالها (٢٧٥) نائباً ما يقارب ستة الاف صفحة من الشهادات، وفي نهاية تلك العملية، صادق مجلس النواب على مشروع القانون بموافقة (٢٩٥)، ومعارضة (١٣٠) نائباً، كما ضغط العديد من نقابات العمال، ورجال الدين، والناشطين في مجال الحقوق المدنية لكسب تأييد اعضاء المجلس وأنهاء المناقشات وأجراء تصويت نهائي (Records of the U.S Haus, 1964, p.5-6).

بعد تمرير قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٤م، في مجلس النواب، انتقل الى مجلس الشيوخ، ولحسن حظ الرئيس جونسون كان هناك عددٍ كافٍ من أعضاء مجلس الشيوخ صوتوا لوضع مشروع القانون مباشرةً على جدول الأعمال بدلاً من مروره خلال اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ التي عارضت تشريعات الحقوق المدنية، وقد أدرك جونسون وادارته أن هناك عددٍ كافٍ من الأصوات في مجلس الشيوخ للسماح بتمرير القانون (Harvey,1973,p.191-192)، ومع ذلك واجه بعض بنود مشروع القانون المقترح المعارضة من قبل بعض المتشددين في مجلس الشيوخ لاسيما ما يخص الغاء الفصل العنصري في الاماكن العامة، وما يخص التوظيف العادل، الا إن الرئيس جونسون كان يعد لبدء برامجه الاخرى لاسيما معركته ضد الفقر، وأعلن إنه لن يتم تمرير أيُ تشريع أخر الى الكونغرس حتى صدور قانون الحقوق المدنية، لذلك تم التوصل الى حل وسط، من خلال أجراء بعض التعديلات على قانون الحقوق المدنية ضامناً بذلك الرئيس جونسون كسب أصوات المعارضين، واستمرت تلك المماطلة سبعة وخمسون يوماً (Harvey,1973,p.183).

صوت مجلس الشيوخ في العاشر من حزيران عام ١٩٦٤م، بأغلبية (٧١) صوت مقابل (٢٩) صوت على أنهاء المناقشات، وكانت تلك المرة الأولى التي ينجح فيها طلب أنهاء المناقشات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون تتعلق لصالح الحقوق المدنية (Harvey,1973,p.183)، ليصبح قانوناً الذي تضمن حق التعليم، وحق استئجار الشقق السكنية (الأخبار، ١٩٦٤، ص٢)، حقق جونسون نجاحاً مميزاً بتمرير قانون الحقوق المدنية الجديد مع

جماعات الحقوق المدنية التي ساهمت في أقراره، مبيناً انه نتاج إجماع وطني واسع (Bernstein,1996,p.222).

يتضح من ذلك أن الرئيس جونسون كان يرغب في تمرير قانون الحقوق المدنية في الكونغرس الأمريكي، الا أنه وفي الوقت نفسه لم يرغب في مواجهة الجنوبيين الرافضين للقانون، خوفاً من فقدان دعمهم الذي يحتاجه لبرامج مكافحة الفقر، لذلك أتبع سياسة النفس الطويل لتحقيق ما يرنوا له، وبذلك تحرك ضمير الحكومة بفعل شجاعة أولئك الذين احتجوا بدون عنف او كراهية محققين جزء من مطالبهم في قانون الحقوق المدنية.

المبحث الثالث

موقف الزنوج من قانون الحقوق المدنية

على الرغم من أن قانون الحقوق المدنية عَّد نصراً كبيراً للزنوج، الا انهم لم يكونوا مقتنعين كفاية، او بعبارة ادق لم يحقق ما كانوا يربون اليه أو لم يصلوا الى لما كانوا يسعون له، لذلك كانت لهم أتجاههُ الكثير من الاعتراضات والتي سنتناولها كالاتي:

أولاً: حق التصويت في انتخابات عام ١٩٦٤م

الجدول الاتي يوضح النسبة المؤية للزنوج في سن التصويت المسجلين عام ١٩٦٤م (David.J,1965,p.19) .

الولايات الامريكية الجنوبية	Southern American states	النسبة المؤية لعام١٩٦٤
آلابـامـا	Alabama	23.0
أركنسـاس	Arkannsas	49.3
جورجـيا	Georgia	44 . 0
لويـزيـانـا	Louisiana	32.o
ميسيسبـي	Mississippi	6.7
شمال كارولينا	North Carolina	46.8
جنوب كارولينا	South Carolina	38.7
تـكـسـاس	Texas	57.7

فـرجينيـا	Virginia	45.7
مجموع الولايات الجنوبية	All Southern States	43.1

وكما موضح في الجدول فأن نسبة تصويت الزنوج في آلاباما، وجورجيا، ولويزيانا، وميسيبي، وجنوب كارولينا، وفرجينيا منخفضة للغاية، على الرغم من تمديد حق الاقتراع، وذلك لأن تلك الولايات كانت تستخدم متطلبات محو الامية، والتعليم لتسجيل الناخبين (Bernstein,1996,p.223).

كان اعتراض الزنوج على قانون عام ١٩٦٤م، الذي حقق التصويت للزنوج، أنه لم يحل الأمر نهائياً، بل ترك حماية حقوق التصويت بيد القضاة (Bernstein,1996,p.223)، في الوقت الذي لم يأخذ قضاة المقاطعات الجنوبية قضايا التصويت على محمل الجد، فضلاً عن ذلك كانت القضايا مضيعة للوقت والمال، مما جعل من الصعب على الفقراء الزنوج الاستمرار فيها (Congressiol Record,1964,p.2240)، ناهيك عن أنه كان على كل ناخب الحصول على دعوى قضائية خاصةً به، ذلك من ناحية ومن ناحية اخرى كانت الحكومة المحلية وحكومة الولايات تؤجل القضايا قدر الامكان حتى يصبح الزنوج غير قادرين على التصويت (David,1965,p.25)، لذلك أوصت الكثير من منظمات الحقوق المدنية، بتشريع قوانيين إضافية لحق التصويت، لسد ثغرات قانون الحقوق المدنية، ومنها الإلغاء الكامل لاختبارات محو الامية كشرط للتصويت، او تعليم الزنوج القراءة والكتابة (steven,2011,p.179).

وعلى المستوى الفدرالي رفعت لجنة الولايات المتحدة للحقوق المدنية بشأن حق التصويت في مدينة جاكسون بولاية ميسيسبي، وعقد جلسات استماع لمدة خمسة أيام في شباط عام ١٩٦٥م، وكان من نتائج الاجتماعات، أن الزنوج تعرضوا لاختبار شديد الصعوبة، في أثناء تسجيلهم للانتخابات منها على سبيل المثال، شرح أقسام صعبة من دستور ولاية مسيسيبي هذا مقارنة بالأمريكيين البيض، نصحت اللجنة الرئيس جونسون، بإلغاء جميع اختبارات محو الامية، وضرائب الاقتراع التي كان الزنوج يدفعوها، وأن يكون المتقدمون احراراً في التسجيل مع الممتحن الفدرالي بدلاً من مسجل الولاية، فضلاً عن ذلك فقد اوصت اللجنة ببرنامج تعليمي يمكّن الأمريكيين الزنوج التعليم ليصبح لهم الحق في التصويت والتسجيل (Harvey,1973,p.28).

في الوقت الذي تم تقديم تلك التوصيات، اندلعت الاحتجاجات في مدينة سلمى التابعة لولاية الآباما (African Americans Compaigh,1965, p.2)، مما دفع أدارة جونسون العمل على صياغة تشريع جديد لحقوق التصويت (Steven,2011,p.28)، كما مارس الزنوج طرائق اخرى للتعبير عن حقوقهم المدنية على سبيل المثال أنشاء (بنك الحرية الوطنية)، في مدينة نيويورك عام ١٩٦٤م، وهو أول بنك من نوعه يديرهُ الزنوج، وعُد مظهر من مظاهر الانتصار لحركة الحقوق المدنية، أفتتح البنك في حي هالم (Halm)، وضمت الهيئة الادارية سبعة من الزنوج وثلاثة من البيض وشكل الموظفون الزنوج ٩٨%، ورأس مجلس أدارة البنك احد رجال الأعمال الزنوج وكان أنشاء (بنك الحرية الوطنية)، رداً على البنوك التي لم تكن تمنح الزنوج قروضاً أكثر من (٢٠٠) دولار، لعدم الثقة بهم، لذلك فأن أنشاء ذلك البنك لم يكن مؤسسة مالية فحسب بل مؤسسة اجتماعية، عملت على هدم اسطورة عدم الثقة (الاهرام، العدد ٢٨٨٥٣، ١٩٦٥).

من هذا يتضح إن قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، لم يفي بالغرض بالنسبة للزنوج وفيه الكثير من الثغرات كانت تستوجب التعديل.

في ذات الوقت أصبح تصويت الزنوج لمسيرة الرئيس جونسون المهنية، والحزب الديمقراطي أهمية واضحة، لاسيما وان الناخبين البيض في الجنوب ابتعدوا عن الحزب الديمقراطي(Steven,2011,p.191)

في ظل تلك الظروف تنامت الحركات الاجتماعية للزنوج في أرجاء البلاد، وتم اغتيال (مالكولم اكس) (Malcolm x)، وهو احد قادة الحركات الزنجية المطالبة بالحقوق المدنية، , Bess (1991,p.10)، وحدثت مظاهرات شارك فيها الزنوج والبيض على حدٍ سواء (ميكال، ١٩٩٣، ص٣٤٧)، كما صرح الدكتور مارتن لوثر زعيم المؤتمر المسيحي الجنوبي، في ولاية الآباما بأنه لن يكون هناك هدوء أو سلام في ولاية الآباما ما لم يحصل الزنوج على حقوقهم ذاكراً بانهم مستمرون بالمظاهرات حتى تتحطم جدران التفرقة العنصرية (الاهرام، العدد ٢٨٨٥٣ ، ١٩٦٥).

عُدت مدينة سلمى التابعة لولاية الآباما، أشد المدن التي شهدت احتجاج الزنوج عام ١٩٦٥م (African,Americans Campaigh,1965,p.3)، فقد كانت حياة الزنوج في الجنوب

الأمريكي منفصلة، ألا أن مدينة سلمى اكثر المدن عزلة إذ تم فصل الوظائف والسكن، والحكومة، والشرطة ورجال الإطفاء، والكنائس، والمدارس، والحافلات، والفنادق، والمطاعم، والمكتبات، والصحف، ومسبح الملاعب، ونوافير الشرب، والمراحيض العامة، أما من ناحية دخل الفرد، ففي عام ١٩٦٥م، على سبيل المثال، كان متوسط دخل الاسرة البيض (٥,١٥٠) دولاراً، في حين كان الزنوج (١,٣٩٣) دولاراً، فضلاً عن إن ٥٧% من الزنوج المؤهلين لم يكن باستطاعتهم التصويت في الولايات الجنوبية وقد بلغت النسبة في ولاية الآباما لوحدها ٧٧%، في عام ١٩٦٥م، فقد تم تسجيل ٣٣٥ فقط من اصل ١٥,٠٠٠ من الزنوج المؤهلين (Bernstein,1996, p.214).

كان التسجيل في مدينة سلمى صعب، وكانت هناك حاجة ماسة الى مساعدة الحكومة الفدرالية، إذ كان هناك يومان في كل شهر فقط يمكن للشخص التسجيل، وكان على مقدم الطلب ملء استمارات عدة، وأجراء اختبار في الأملاء، بصرف النضر عن الدستور، والإجابة عن سبعة اسئلة حول الحكومة، وقراءة أربع فقرات من الدستور، واخيراً توقيع قسم الولاء للولايات المتحدة الأمريكية وولاية الآباما (Harvey,1973,p.29).

أيد جميع البيض تقريبا الفصل العنصري في مدينة سلمى عام ١٩٦٥م، ألا إن مسؤولي المدينة انقسموا على مجموعتين في التنفيذ، فقد دعت المجموعة الأولى الى استخدام العنف ضد العاملين في مجال الحقوق المدنية، قاد تلك المجموعة شريف مقاطعة دالاس (جيمس جي كلارك) (James.J.clark) الذي عارض بشدة حركة الحقوق المدنية، وكان يستمتع باستخدام العنف ضد المتظاهرين الزنوج، وتطبيق الفصل العنصري (Steven,2011,p.199)، فقد كان يستخدم الوغز بالعصى الكهربائية وتفريقهم بالغاز المسيل للدموع، أما المجموعة الثانية، فقد دعت الى تطبيق الفصل العنصري دون اللجوء الى القوة والعنف، بقيادة العمدة (جوتي سميث مان) (Joet.Smithe man) (Steven,2011,p.201) .

تلك هي الاوضاع التي عاشها الزنوج في أثناء مطالبتهم بإلغاء الفصل العنصري، والمطالبة بالحقوق المدنية، بالرغم من أتخاذ الحكومة الفيدرالية الإجراءات اللازمة في مدينة سلمى قبل بدء المسيرات عام ١٩٦٥م، ورفع محامو وزارة العدل دعاوي ضد الشريف كلارك، لأنه تدخل في تسجيل الناخبين (Steven,2011,p.199)، ورفض المحامون العنف والمضايقات التي استخدمت

ضد الزنوج، وفي ظل تلك الأوضاع وصل الدكتور مارتن لوثر كنغ الى مدينة سلمى في العام نفسه، لتلبية دعوى وجهت له من قبل قادة ومنتقضي مدينة سلمى، وبدأوا التخطيط للاحتجاجات، معتمدين على رد فعل البيض لإنجاح الاحتجاج، إذ أن العنف سيجذب الانتباه الوطني لمشاكل حقوق التصويت، وبالمقابل اعتمد الزنوج على سياسة ضبط النفس في مواجهة تلك الهجمات الشرسة وعلى كاميرات التلفزيون والصحفيين الذين كانوا يسجلون المواجهة لوغز ضمير الشعب الأمريكي من البيض، لاسيما أن المحتجين كانوا مدركين أن بعضهم يصاب والبعض الاخر قد يقتل، وفي الوقت نفسه حث مارتن لوثر على السلمية وعدم أراقة الدماء (Steven,2011,p.199).

من ذلك يتبين أن قانون الحقوق المدنية الذي وقع من قبل الرئيس جونسون عام ١٩٦٤م، لم يكن يفي بالغرض، مما أدى الى خروج الزنوج باحتجاجات كبيرة لتشريع قوانيين جديدة تضمن لهم حقوقهم.

ثانياً: قانون حق التصويت عام ١٩٦٥م

ادرك جونسون وأدارته بأن هناك حاجة لمزيد من تشريعات حق التصويت لأن استبعاد الزنوج عن التصويت أجراء غير دستوري (Bernstein,1996, p224)، لاسيما بعد أن أبدى الكونغرس تفاعلهُ مع احتجاجات الزنوج، وحالة الهياج الذي سادَ البلاد واهتمام العالم الخارجي بما يحدث في الداخل (الاخبار،العدد١٢، ١٩٦٤،ص٢)، لذا قامت وزارة العدل بصياغة تعديل جديد تم الانتهاء منهُ في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٦٥م، الا انه أستثنى الأشخاص الذين لم يستوفوا شروط الإقامة لمدة ستين يوماً أو الحد الادنى للعمر أو الادانة بجناية أو عدم الكفاءة العقلية أو الحجز في وقت التسجيل(David,1978,P.41)

كان أمام الرئيس جونسون خياران لضمان حق التصويت للزنوج الأول: أنشاء لجنة فيدرالية تتولى تسجيل الناخبين في الانتخابات الفدرالية وبذلك يضمن عدم حدوث أي اعتراض دستوري، لأن للكونغرس الحق في تنظيم انتخابات الولايات، أما الخيار الثاني، فتمثل في تمكين الحكومة الفيدرالية من التدخل في جميع الانتخابات، من خلال تولي تسجيل الناخبين في الولايات والمقاطعات التي صوت فيها أقل من النصف في الانتخابات، وبذلك يمكن للمتقدمين التسجيل لدى

المسجلين الفدراليين من دون حاجة لإلزام الناخب بمحو الامية أو التعليم أو السلوك الجيد، ألا أن كل ذلك يتطلب الكثيرمن الدفاع لأن دستوريته كان موضع شك كبير (Bernstein,1996, p225).

كان على الرئيس جونسون قبل أن يحدد الطريقة التي يختارها، أن يقرر لمن يعطي الاولوية في التشريع، حق التصويت الجديد للزنوج أم برامجه الاخرى، وأهمها حربه على الفقر، لاسيما وأن مستشاريه أخبروه بضرورة تأجيل مشروع قانون التصويت، بحجة أن التأجيل يمنح الجنوب الرافض لحق الزنوج في التصويت بعض الوقت للتكيف مع قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤م، فضلاً عن ذلك فأن الرئيس جونسون كان بحاجة الى دعم الجنوب لتمرير برامجه من خلال الكونغرس (Kearns,1976,p.228)، الا أنه لم يتخلَ عن حق التصويت للزنوج، واستمر في إظهار دعمه لمزيد من التشريعات، إذ قال في احد خطبه، في كانون الثاني عام ١٩٦٥م، بأنه سوف يزيل كل عقبة متبقية امام حق التصويت، الا أنه لم يذكر شيئاً عن موعد إزالة تلك العقبات . (Kearns,1976,p.228)

لم يختار الرئيس جونسون أي شكل من أشكال التشريع حتى اذار عام ١٩٦٥م، بعد أن أجبرته الاحتجاجات في مدينة سلمى على صياغة مزيد من تشريعات حق تصويت الزنوج (Bernstein,1996, p225)، لأنه كان مدركاً بأن المزيد من الاحتجاجات كانت في الطريق ، وذلك ما حدث بالفعل، في احتجاجات ما يسمى بـ (صيف الحرية)، لذا فأن قانون حق التصويت لم يعد بإمكانه الانتظار (Steven,2011,p.195).

وعليه تم أرسال مشروع قانون حق التصويت المقترح في ١٧ اذار عام ١٩٦٥م من قبل الرئيس جونسون إلى الكونغرس، وبعد مناقشته، تبين أنه الخيار الأفضل وتم التخلي عن خطة تعديل الدستور، وكان مشروع القانون قصيراً وبسيطاً للغاية، إذ أنهى القسم الحادي عشر منه ، رفض التصويت على اساس العرق، اما القسم الثالث فشمل الغاء جميع الاختبارات التي كانت ضد الناخبين الزنوج مثل اختبار محو الأمية، أما القسم الرابع والخامس فقد أوضح المجالات التي سيدخل فيها تلك الأحكام حيز التنفيذ (Harvey,1973,p.35)، أن مشروع ذلك القانون سرى على الولايات التي سجل فيها نصف الناخبين المؤهلين لانتخابات عام ١٩٦٤م، لذلك شمل

التسجيل ولاية الآباما، وجورجيا، وفرجينيا، وكارولينا الشمالية و وضعوا تحت الاشراف الفيدرالي (Harvey,1973,p.35) .

يبدو أن المكاسب التي حققتها حركة الحقوق المدنية، كانت دافعاً لأستمرار المطالبة بحقوق التصويت، عن طريق التجمعات الجماهيرية لاسيما في مدينتي سلمى ومونتغمري(U.S. Conaress Record,1965,p.90)، وبذلك تكون احداث سلمى قد أيقظت وعي الأمة الأمريكية، وجعلت من الصعب على اعضاء الكونغرس الجنوبيين الاستمرار في عرقلة تشريعات التصويت، فقد أظهر استطلاع أُجرى خلال المسيرة من سلمى إلى مونتغمري أن ٧٦% من الأمريكيين يؤيدون قانون حق التصويت، وذلك لأنه قانوناً جديداً، وليس كقانون الحقوق المدنية، كما إنه لم يشمل الفصل العنصري، بل كان الغرض منه حماية الزنوج الدستوري (Steven,2011,p.210) .

وعليه وقع الرئيس جونسون في السادس من آب عام ١٩٦٥م، على مشروع القانون ليصبح قانوناً، امام جمهور تلفزيوني على مستوى البلاد، ومحاطاً بزعماء حركة الحقوق المدنية، في غرفة الرؤساء المجاورة لغرفة مجلس الشيوخ، لأن الرئيس لنكولن وقع في ذلك المكان على إعلان تحرير العبيد عام ١٨٦٣م، وبذلك ربط الرئيس جونسون نضاله بنضال لنكولن من اجل حق التصويت بتحرير العبيد قبل قرن من الزمن (David,1978,p.18) .

إلا أنه على الرغم من كل ذلك سرعان ما حدث خلاف كبير في تشرين الثاني عام ١٩٦٥م، بين زعماء الزنوج و وزارة العدل، أدت الى زيادة الهوة بين الحكومة الأمريكية والمجتمع الزنجي، وكان سبب ذلك الخلاف رفض وزارة العدل المكلفة من قبل الرئيس جونسون إيفاد لجان فدرالية إلى جميع أنحاء البلاد لتسجيل أصوات الناخبين من الزنوج، إلا بعد أن تتم عملياتها في عشرين ولاية جنوبية، مما أثار مخاوف زعماء الجمعية الوطنية لنصرة الشعوب الملونة (الاهرام، العدد ٢٨٨٣١، ١٩٦٥)، لما قد يكون وراء ذلك من تخاذل من جانب الحكومة في تأييد الحقوق المدنية للأقلية الزنجية، فتوالت الاجتماعات بين الزعماء الزنوج والنائب العام (نيقولا كانتر نباخ)(Nicola Kanter Nabach)، والتي لم تسفر الا عن حجج قدمها ذلك المسؤول، وجميعها ركزت على منطق ضعيف وهو أن الحكومة ترغب في أتاحة الفرصة للولايات المختلفة كي تطبق

القانون بمحض ارادتها ومن دون اشراف وزارة العدل، الا أن الزنوج خشو من تخاذل تلك الولايات بعدم السماح للزنوج بأدلاء اصواتهم وبذلك يصبح القانون قانوناً دون أداة تنفيذية (الاهرام، العدد ٢٨٨٣١، ١٩٦٥) .

أشتد الضغط على حكومة جونسون عام ١٩٦٦م، لإصدار قانون يحمي الأمن الشخصي للزنوج، فأصدرت وزارة العدل الامريكية تشريعاً يقضي باعتبار جرائم القتل والاعتداءات العنصرية جرائم فيدرالية، يعاقب عليها طبقاً للقوانين الاتحادية الأمريكية (الاهرام، العدد ٢٨٨٢٥، ١٩٦٥) .

خرج اكبر احتجاج في تاريخ البلاد عام ١٩٦٦م، إذ هجم فيها الزنوج على رموز البيض، مما ادى الى استجابة الكونغرس الأمريكي بتمرير قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٨، وكان من المفترض ان يزيد القانون من قوة القوانين التي تحضر العنف على أولئك الذين يطالبون بحقوقهم المدنية، الا أن القانون نص على: (لا ينطبق مواد القانون على المسؤولين المنوط بهم تنفيذه، إذ ما قاموا بتنفيذه أو أغفلوا عن ذلك، وكذلك لا ينطبق على أعضاء الحرس الوطني وافراد القوات المسلحة المشاركة في قمع الاحتجاجات) (زن، ٢٠٠٩، ص١٤٠) .

في ظل تلك الاوضاع المضطربة تصاعدت وتيرة الحرب الفيتنامية* وتكبد الأمريكان خسائر كبيرة بالأرواح والاموال، وأبدت ادارة جونسون انزعاجها من تدهور الأوضاع في البلاد، التي تمثلت بالاضطرابات العرقية، لاسيما بعد اغتيال مارتن لوثر كنغ في نيسان عام ١٩٦٨م، الذي كان رمزاً لحقوق الانسان، وادت حادثة اغتياله الى تمرد وشغب واعمال نهب وسرقة في (١٢٥) مدينة، (زاوتر، ٢٠٠٥، ص٢٥٩) .

وبالرغم من كل معاناة الزنوج وعدم انصافهم في مسالة الحقوق المدنية التي كفلها لهم الدستور الأمريكي، كان عليهم الاشتراك في الحرب الفيتنامية ، فقد بلغ عددهم (٢٢) مليون نسمة من مجموع السكان البالغ (٢٠٣) مليون نسمة الا انهم الفوا ٩,٨% من القوات العسكرية في فيتنام الجنوبية و ٢٠% من القوة القتالية (زاوتر، ٢٠٠٥، ص٢٥٩) .

يتضح أن ادارة جونسون منحت الزنوج بعض حقوقهم من خلال قوانيين الحقوق المدنية، الا أن ذلك لم يكفي الزنوج، لأن تلك الفئة ظلت تعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة مع استمرار التميز العنصري في التعليم والعمل وكافة جوانب الحياة.

الخـاتـمــة

اختتمت البحث بخاتمة على شكل نقاط، وهي كالاتي :

- لم يكن ليندون بينز جونسون ذلك الرجل الذي اقتحم ميدان السياسة والادارة، مجرد سياسي أو اداري قادر على ممارسة السياسة الإدارية وحيلها، بل كان مفكراً وواسع الافق وباحثاً دقيقاً استطاع ان يجعل من تجاربه السياسية والادارية، علماً سياسياً وادارياً، فقد ادار شؤون الدولة على ضوء افكار ثاقبة واراء مدروسة.
- كان جونسون يصوت دائماً ضد تشريعات الحقوق المدنية، الا انه اخذ يسعى من اجل تحقيق تلك التشريعات، لأدراكه إن الزنوج يصوتون دائماً لصالح أي سياسي او حزب يضع مصالحهم في اعتباره.
- أمتلك جونسون القدرة على الاقناع، وفن الخطابة، مما سهل له امكانية موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ على اصدار قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤م، وقانون حماية الناخبين لعام ١٩٦٥، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٨م.
- يمكن عد الصراع بين الولايات الشمالية والجنوبية نقطة انطلاق الزنوج للمطالبة بالحقوق المدنية ، فبعد الغاء قانون العبيد تحولت المطالب إلى الغاء التمييز العنصري، وكان ذلك المحور الاساسي لحركة الحقوق المدنية.
- على الرغم من صدور قانون الحقوق المدنية من الناحية الدستورية الا أن التطبيق العملي كان عسيراً، وذلك ما دفع الزنوج أتباع شتى الوسائل من اجل تطبيق تلك القوانين على ارض الواقع.
- شهدة مدة حكم ليندون جونسون (١٩٦٣-١٩٦٩) تقدما ملحوظاً في تحقيق مطالب حركة الحقوق المدنية، لا يمانه بضرورة منح الزنوج حقهم، وذلك ما كان يصرح به من خلال

خطبه التي كان يلقيها في أي مكان وفي أي مناسبة وكان لصدور قانون ١٩٦٤، و١٩٦٥ خير دليل على ذلك.

الهوامش

*الحزب الجمهوري :هو احد الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الامريكية، أسس عام ١٨٥٤م، من قبل معارضي قانون كانساس نبراسكا، دعم الحزب الليبرالية الكلاسيكية وعارض توسيع الرق، ودعم الاصلاح الاقتصادي، استلم الجمهوريون زمام الحكم والسلطة بعد الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦١م، ويعد ابراهام لنكولن أول رئيس حكومة من الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت قيادته تم حظر العبودية عام ١٨٦٥م. للمزيد ينظر: (بالمر، ١٩٢٢، ص٢١٧ – ٢١٩).

**الحرب الاهلية الامريكية:هو النزاع الذي اندلع بين الولايات الامريكية الشمالية والجنوبية، وكان اختلاف المصالح بين فريقي الولايات من اهم اسباب الحرب، وكان انتخاب ابراهام لنكولن رئيساً للولايات المتحدة ، وانفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد عام ١٩٦٠-١٩٦١،عاملاً مساعداً لوقوع الحرب. للمزيد ينظر: (الهاشمي، ٢٠٠٦، ص٢٠٠) .

*ابراهام لنكولن: هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ١٢ اب عام ١٨٠٩م، في ولاية كنتاكي، رفض نظام الرق والعبودية، ولم ينتمي ولو بصفة شكلية إلى أي كنيسة، رشح للانتخابات عام ١٨٣٢م، الا أن محاولته باءت بالفشل، وفي عام ١٨٣٤م انتخب نائباً في مجلس ولاية ايلينويس عن حزب الويغ الذي شُكل حديثاً، وشارك في المجلس حتى عام ١٨٤٢، انخرط إلى الحزب الجمهوري عام ١٨٥٦م، فاز بانتخابات عام ١٨٦١م، كرئيس للجمهورية عن الحزب الجمهوري، واندلعت خلال مدة حكمه الحرب الأهلية، إلا انه قُتل عام ١٨٦٥م. للمزيد ينظر: (زاوتر، ٢٠٠٥، ص ١١٥-١٢٥).

*منظمة الكافات الثلاثة: جمعية امريكية تأسست عام ١٨٦٦م، لهيمنة البيض على الولايات الجنوبية وبث الرعب بين الزنوج ومن يناصرهم، وبالرغم من انها حلت رسمياً عام ١٨٦٩م، الا انها استمرت في نشاطها، أُعيد تأسيسها عام ١٩١٥، مارست عملها بكل نشاط خلال المدة ١٩٢٢ـ ١٩٣٠، واظهرت العداء ضد الزنوج وانتعشت الحركة في منتصف الخمسينات والستينات. للمزيد ينظر: (بالمر،١٩٩٢،ص٢١) ؛ (ليسينفسكي، ١٩٨٣، ص١٥-١٦)

**جونسون: ولد في ٢٧ اب عام ١٩٠٨م، بالقرب من مدينة (ستون وول) التابعة لولاية تكساس، اكمل كلية العلوم السياسية، كان بارعاً في علوم السياسية والتاريخ، تدرج في عدة مناصب ادارية، فاز بمنصب نائب في مجلس الشيوخ عدة مرات، وغالباً ماكان في تلك المرحلة يصوت ضد التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية للزنوج، وفي عام ١٩٥٤م ترأس الكتلة الديمقراطية في مجلس الشيوخ،غير موقفه تجاه الحقوق المدنية للزنوج ، ففي عامي١٩٥٧و١٩٦٠عمل على انجاز تشريعين يخص الحقوق المدنية. للمزيد ينظر: (موني،د.ت،ص٢) ؛(زاوتر،٢٠٠٦، ص٢٥١) .

*مارتن لوثر كينغ: رجل دين، وقائد سياسي أمريكي زنجي من قادة حركة الحقوق المدنية، حاز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٤، اشتهر بعمله الدائب من اجل تحقيق المساواة ومحاربة التفرقة العنصرية ضد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية بالوسائل السلمية، تزعم حركة سلمية للزنوج شبيه بحركة غاندي ، تولى منصب رئيس احدى الكنائس البروتستانتية الزنجية في ولاية الاباما،

عارض حرب فيتنام، نشر كتاب يشرح فيه افكاره تحت عنوان(لماذا لااستطيع الانتظار)عام ١٩٦٤م، اغتيل عام ١٩٦٨م .للمزيد ينظر (الكيالي، ١٩٩٠، ص٣٤٢ -٣٤٣)؛(Bennett,1989,p.6-14) .

* الحرب الفيتنامية : كان الرئيس الأمريكي ايزنهاور قد ارسل بضع مئات من المستشارين العسكريين إلى جنوب فيتنام لمساعدة الحكومة في حربها ضد الفيتكونغ الشيوعيين، وارتفع العدد إلى(١٥٠٠٠) في عهد الرئيس كندي دون تحقيق النصر المنشود، الامر الذي حدا بالرئيس جونسون اللجوء إلى التصعيد ، في شباط عام ١٩٦٥م، ونظراً للخسائر المتلاحقة للجيش الأمريكي فاجأ الرئيس جونسون الرأي العام في ٣١ أذار بإعلانه وقف الغارات في شمال فيتنام بصورة نهائية ودعوة الحكومة الفيتنامية الشمالية لأجراء مفاوضات معها. للمزيد ينظر: (محمد، ٢٠٠٥) .

المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق الأمريكية المنشورة:

1- African Americans Campaigh voting rights in Selma, Alabama, USA, 1965, Global Nonviolent Action Database, January –April-1965.

2- Congressioal Record, 89 th Congressioal of United States of American 2nd, Session, the Civil Rights Act 1964, 9- January- 1964, Washington,D.C: Briuting Office, 1964,

3- Records of the U.S House of Repreesentatires Hous Jndiciary Comitte Recoord 88, Sess 1 Center For Legislative Archires, National Archives and Recoords Administration, Washington, D. C : US Commisssio on Right, 1964.

4- U.S.Congress Record, Congressional, 89 th Congress, 2nd Session, January- 4- 1965, voting Rights Act, Washingtion, P.C: Government Brinting Office, 1965.

ثانياً: الاطاريح الجامعية

١- الساعدي، مريم عبد علي حمدان، حركة الحقوق المدنية للزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٣-١٩٦٨، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥ .

٢- الهاشمي، حيدر حسين، الحرب الاهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٣- محمد، لمياء محسن، سياسة الولايات المتحدة اتجاه جنوب شرق اسيا- القضية الفيتنامية ١٩٤٥-١٩٧٥ أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

ثالثاً: المراجع الاجنبية

1-Bennett,Lerone,W hat Manner of Man: A Biography of Martin L uther King Jr, Chicago:Johnson publishing company, 1989.

2-Bess, Bruce,Malcolm:the Life of A Mane who changed Blac, American, Ctarrytown, N.y:Hill press, 1991.

3-Bernstein. Irving, Guns or butter: the presidency of Lyndon Johnson, New york: OxfordUniversity press, 1996.

4-Graham, Hugh Davis, Civil Right and the Bresidency:Race and Gender in American Bolitics,1960-1972,New york: Oxfor University press,1992.

5-Harvey.C. James, Black civil Rights During the Johnson Administration, Jackson: University andcollege press of Mississippi, 1973.

6-Kifer, Warren Joseph, slavery and Four years of war, vol.1-2, New york, 2007.

7- Kearns. Doris, Johnson & the American Dreams, London, Andre Deutsch Limited, 1976.

8- Mann,Rober,when Freedoms victor: th Strnggle For Civil Right In Congress 1954-1968, Baton Ronghe: University Ox Ford, 2007.

9-Mayer, Robert, the Civil Rights Act of 1964, Green Haven press, . 2009.

10- Stern. Mark, Calculating visions: Kennedy, Johnson and civil Right, New Brunswick: Rutgers University press,1992.

11- Steven, F. Lawson, Running For Freedom: civil Rights and Black politics in America since 1941, wiley, 2011.

ثالثاً- الكتب العربية والمعربة

١- براون، ايناكورين، تاريخ الزنوج، ترجمة محمد عيسى، القاهرة، ١٩٧٥.

٢- جوليان، كلود، الحلم والتاريخ (مئتا عام من تاريخ أمريكا)، ترجمة نخلة كلاس، ط٢، دمشق، ١٩٨٩ .

٣- جونسون، ليندون، خطب الرئيس الامريكي ليندون جونسون، ترجمة كامل ابراهيم، مطبعة المعرفة، د.ت.

٤- جونسون، ليندون، مستقبل أمريكا، ترجمة محمد امين زكي، تقديم ماهر نعمة، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٦.

٥- دافينز، دانيال، و لسنجر، نورمان، تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٩٤٥، ترجمة عبد العليم ابراهيم الابيض، الدراسات الدولية للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٦٣.

٦- زاوتر، أودو، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥.

٧- زن، هوارد، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٤٢، ج٢، ط٢، ترجمة شعبان مكاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

٨- شكر، صفاء كريم، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩٦.

٩- السبعاوي، عوني عبد الرحمن، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، ٢٠١٠.

١٠-عبد الحكيم، طاهر، اضطهاد الزنوج في امريكا، دار الهنا للطباعة والنشر، ١٩٥٨، ص١٧.

١١- عودة، عبد الملك، ثورة الزنوج في امريكا، دار الهلال، مصر، ١٩٦٥، ص٦٩.

١٢-غريب، محمد، اسس الحكم في أمريكا، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠.

١٣-فريد مان، مايكلد دي واخرون، احرار في النهاية: حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، ترجمة مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٨ .

١٤- ليسينفسكي. ف. إيفانوف – أي. ف، تاريخ الارهاب الأمريكي الكوكلاس- كلان، ترجمة غسان أرسلان، سوريا، ١٩٨٣.

١٥-موجز التاريخ الأمريكي، توزيع وكالة الاعلام الأمريكية، ١٩٩٧.

١٦- موني، بوث، ليندون جونسون حياته واعماله، ترجمة راشد البدراوي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ب.ت.

١٧- نعنعي، عبد المجيد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،٣ ١٩٨.

١٨- نتيفر، ألن و كوماجر، هنري ستيل، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، الدار العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ .

رابعاً : الموسوعات

١- بالمر، الان، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩- ١٩٤٥، ج٢، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٢.

٢- الكيالي، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياسة، ج٢، ط٢، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.

رابعاً: الدوريات

اولاً: الجرائد

١- الاهرام، جريدة مصرية، العدد ٢٨٨٥٣، ١٩٦٥/١٢/٩.

٢- الاهرام، جريدة مصرية، العدد ٢٨٨٣١، ١٩٦٥/١١/١٧.

٣- الاهرام، جريدة مصرية، العدد ٢٨٨٢٥، ١٩٦٥/١١/١١.

ثانياً: المجـلات

١- الاخبار، مجلة، العدد ١٢، ١٩٦٤/٤/٦.

٢- الشيخلي، أزهار عبد الكريم، ٢٠٠٣، مفهوم الحقوق والحريات في الدستور الامريكي، مجلة الدراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢١.

خامساً: مواقع الانترنت

1- http://iipdgital. usembassy. Gov. 5/2/2020.

2- www .ohiohstory central. Org. 5/2/2020.